داعيه الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
ولا يرتكب للضرورة الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لمنع الصرف فارادوا النص من اول الامر
على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا لشي اخر فحذفوا
معه ضرورة الكسر التي لا تدخل الفعل وقوله **ويجوز صرفه للضرورة**
كان الوجه نظرا الى حده غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ ان تقول
ويزول حكمه لان حكم غير المنصرف قد يتخلف عن العلة وذلك ان
الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين وعن السبب
القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير
مجرد عنهما وعلى ما حده النحاة غير المنصرف يجوز ان يقال
يجوز صرفه **للضرورة** اي لاقامة الوزن **والتناسب** اي مناسبة
الالفاظ بعضها بعضا **مثل سلاسلا** فانه صرف ليناسب
المنصرف الذي يليه **وهو اعلالا وقواريرا** الاول صرف
ليناسب اواخر الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي
يعتبر توافقها وتجانسها وكذلك كل كلام مسجع **وقوا
ريرا** الثاني صرف ليوافق الاول قوله **وما يقوم مقامهما الجمع**
اعلم ان الاكثرين على ان يقام الجمع الاقصى مقام سببين وقوله
لكونها انه لا نظير له في الاحاد العربية وما اوهم ذلك فمتاول
وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير وقيل
انه لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في
كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة فحلا هذا فيه سببان لا
سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد
وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل ففيه ايضا عنده سببان
وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع حقيقة كالكلاب وانا عيم

لتكرره الجمع

اوكونه على وزن جمع الجمع كمساجد ومصابيح فلا نظير له لكونه
اقصى جموع التكسير **والف التانيث** المقصورة كحبلى والممدودة
كحمراء وقيامهما مقام السببين للزومهما للكلمة وبنا الكلمة عليهما بخلاف
تاء التانيث فان بناها على العروض وان اتفق لزومهما في بعض
الاسماء فعارض **ثم شرع المص** في تفصيل الاسباب
وبيان شرايط كل واحد منها فقال **فالعدل خروجه**
اي الاسم **عن صيغته الاصلية** بان يراد لغير القلب ليخرج ايس في
ياس ولا للتخفيف ليخرج نحو مقام ومقول وفخذ وعنق
ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال
قوله **تحقيقا** نصب على المصدر اي خروج تحقيق فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اي خروجا محققا ونعني
به ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف
بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
كثلاث ومثلث فانا وجدنا ثلاث وثلث ثلثه بمعنى واحد
وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب
نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وكان القياس في باب العدد ايضا
التكرير فلما وجد غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات
لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال
ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال الى عشرة
في قول الكميت رحمه الله خصالا عشارا **واختلف**
هل يقاس البقية عليها ام لا وعند س ان منع الصرف في هذا للعدل
والوصف **فان قيل** الوصف في هذا المذكور عارض فلم اعتبر به
فالجواب ان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا

Copyright © King Saud University